

موريس متى

## دراسة حول آلية زيادة تعرفة الكهرباء نهاية تموز... توصيات النقد غير ملزمة ولا رسم استهلاك إضافياً

خرج تقرير بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة كرييس جارفيس، بمجموعة توصيات للبنان على الصعيد المالي والاقتصادي والنفسي. توصيات ما هي الا نصائح غير ملزمة، لكون لبنان لا تربطه أي خطوط إنتمان وخطط مساعدات مشروطة من صندوق النقد، مثل مصر والاردن والعراق وغيرها من الدول. مجموعة توصيات شكلت العنوان الابرز في الداخل اللبناني خلال الايام الماضية، وأهمها ما يتعلق بفرض مزيد من الرسوم والضرائب على المواطنين وتحميلهم المزيد من الاعباء المتساهمة في تأمين التصحيح المالي والمساعدة على تغطية عجز في الميزانية تتحمل الاطراف السياسية التي حكمت البلاد منذ عشرين عام وحتى اليوم مسؤوليتها. في كل الاحوال، ما يهم المواطن هو عدم تحمله المزيد من الاعباء المالية التي لا قدرة لديه على تحمل المزيد منها، بعد سلسلة الاجراءات التي طاولته جراء قانون سلسلة الرتب والرواتب، بالإضافة الى ما تم الاتفاق عليه ضمن بنود موازنة 2019 من اجراءات مالية وتخفيف في النفقات تطاول بشكل مباشر أو غير مباشر المواطن اللبناني.

من أبرز التوصيات التي لاحظها تقرير البعثة والتي تهم المواطن مباشرة، ما ضمنته المادة 15 من التقرير والتي توصي بزيادة الضريبة على القيمة المضافة بالإضافة الى زيادة الرسوم على المحروقات، مع تحسين مستويات الجباية التحصيل الضريبي. من هنا، يوصي صندوق النقد الدولي بإلغاء بعض الاعفاءات الضريبية المقدمة ومنها ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة الى اليخت وبعض المشتقات النفطية وبعض المركبات وغيرها. وذهب تقرير صندوق النقد الدولي الى المطالبة برفع الدعم المقدم للكهرباء، مع الاشادة بخطة الكهرباء التي تسعى من خلالها الدولة اللبنانية للانتقال من استخدام الفيول الثقيل للمعامل الى الغاز الطبيعي الاقل كلفة ما يخفف الكلفة بالنسبة الى مؤسسة كهرباء لبنان، بالإضافة الى رفع مستوى الانتاج تغطية الطلب المتنامي. ومن هنا، يشدد تقرير البعثة الدولية على ضرورة رفع تعرفة الكهرباء للمساهمة في تعطية عجز مؤسسة كهرباء لبنان في المدى المتوسط، توازياً مع تخفيض الهدر الفني وغير الفني. ويؤكد الصندوق انه من الضوري جدا بدء رفع التعرفة لتتأمين المزيد من الإيرادات، في حين يوصي بامكان ان تشمل هذه الزيادة كبار مستهلكي الطاقة والكهرباء في مرحلة أولى.بلغ العجز المالي لمؤسسة كهرباء لبنان أكثر من 1.8 مليار دولار نهاية العام 2018، وتعد الأسباب لعوامل أهمها تثبيت معدل التعرفة على أقل من كلفة الانتاج، بالإضافة طبعاً الى استخدام معامل قديمة ذات الكفاية المتدنية والكلفة التشغيلية المرتفعة مع نسبة هدر فني تصل الى 16% وهر غير فني بنسبة 21%. كل هذه العوامل أدت الى تراكم العجز المالي الى 30 مليار دولار. وبالعودة الى توصيات صندوق النقد الذي شدد على أهمية السير بخطة الكهرباء المطروحة من دون تأخير، يؤكّد التقرير مرة جديدة ضرورة العمل على رفع تعرفة الكهرباء. وفي هذا السياق، علمت "النهار" ان وزارة الطاقة وبالتعاون مع البنك الدولي، أعدت دراسة شاملة (financial Model) حول آلية زيادة التعرفة تدريجياً، وهي الخطوة التي تدرج ضمن الخطة الشاملة لقطاع الكهرباء. فتنفيذ كل المشاريع التي طرحتها الخطة التي تنفذها وزارة الطاقة والتي أقرتها الحكومة في ظل التعرفة الحالية للكهرباء، سيؤدي الى زيادة العجز المالي لمؤسسة كهرباء لبنان. من هنا أصبح من الضروري زيادة المعدل الوسطي لهذه التعرفة من 138 ليرة للكيلوواط/ ساعة. وتؤكد مصادر وزارة الطاقة ان أي زيادة على التعرفة سيكون أثراً ضئيلاً على مجمل فاتورة الكهرباء التي يدفعها المواطن في ظل الانخفاض المتوقع لفاتورة المولدات الخاصة. كما علمت "النهار"، أن الدراسة التي يتم إعدادها بين وزارة الطاقة والبنك الدولي لتحديد كيفية وآلية رفع التعرفة مع تحديد سطور الاستهلاك ونسبة الزيادة وتاريخ بدء هذه الزيادة، سيتم الإعلان عنها في نهاية شهر تموز الحالي. وتؤكد مصادر الوزارة ان رفع التعرفة تدريجياً يؤمن تعرفة متوازنة كفيلة بتتأمين إيرادات إضافية كافية للمؤسسة تغطيها عن السلف السنوية. توازياً مع هذه الخطة، ومع الانتقال التدريجي من المعامل التي تعمل على الفيول الى معامل الغاز، يتوقع ان تتراجع حكماً كلفة دعم الفيول لتشغيل المعامل وتوليد الكهرباء ما يؤمن وفراً إضافياً، ويراعي توصيات المؤسسات الدولية على صعيد ملف الكهرباء. فالدولة اللبنانية ومنذ العام 1994، قررت تسعير سعر الكيلوواط على أساس برميل النفط عند 20 دولاراً، ودعم هذه التسعيرة بغض النظر عن ارتفاع سعر البرميل الذي تخطى في العديد من المراحل مستويات الـ 100 دولار، مما يعني أن الدولة تتبع الكهرباء بأرخص من كلفتها كي تساعد أصحاب الدخل المحدود بدفع فواتيرهم. هذا الامر دفع الدولة الى تغطية عجز الكهرباء عاماً بعد عام، كما كان يحصل في موضوع البنزين والخبز والسكر.

### المحروقات والرسوم الإضافية

ضمن التوصيات التي عاد وطرحها صندوق النقد بعد تكرارها في كل تقاريره المتعلقة بلبنان، إعادة فرض رسم إضافي على المحروقات، أي ما يعرف برسم استهلاك إضافي، وهو الرسم الذي تم إلغاؤه في العام 2011 يوم قارب سعر صفيحة البنزين الـ 40 ألف ليرة. في الاشهر الماضية، خرج من يؤكد ان من طرح فكرة إعادة هذا الرسم هو حاكم مصرف لبنان رياض سلامه،

ليتبين للجميع ان هذه التوصية أتت من صندوق النقد الدولي. في كل الاحوال، خرجت بعض الدراسات في العامين الماضيين لتحديد الإيرادات الممكن تحقيقها في حال إعادة فرض رسم الاستهلاك على صفيحة البنزين، وبخاصة عند مناقشة قانون سلسلة الرتب والرواتب، حيث أشارت الأرقام إلى ان الاستهلاك الإجمالي لمادة البنزين في لبنان يصل الى ما يقارب 140 مليون صفيحة سنوياً، ما يعني تحقيق إيرادات إضافية قد تقارب 470 مليون دولار في حال إعادة فرض هذا الرسم. ولكن، تؤكد مصادر وزارة المال، ان لا قرار ولا نية بإعادة فرض هذا الرسم أو بزيادة النسبة على القيمة المضافة. فالمواطن اللبناني لا يمكنه تحمل المزيد من الاعباء الضريبية في هذه الظروف الدقيقة، وإجراءات الموازنة لم تلحظ اي من هذه التعديلات الضريبية، وهذا موقف لبنان الرسمي وبخاصة إن الاجراءات الضريبية المفروضة على صفيحة البنزين تتخطى 7000 ليرة في الوقت الحالي.